اثر الفساد الاقتصادي في السلوك المهني والنمو الاقتصادي

اسماعيل ياسين*

أهمية البحث :-

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين وبعـد تعد مشكلة الفساد الاقتصادي من المشاكل الخطيرة التي تواجه دول العالم وخاصة العالم الثالث ، ولايمكن الحديث عن التنمية دون إغفال موضوع (الفساد والحكم الصالح) وبدءا" من العام ١٩٥٥ فقد أصبح هذا الموضوع من المواضيع الرئيسة لباحثي العولمة ودارسي النظرية الاقتصادية كما وأصبح محط اهتمام ومتابعة أهم المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسسة الشفافية الدولية .

فرضية البحث :-

يقوم البحث على فرضية مفادها الأتي (إن الفساد الاقتصادي يؤثر سلبا" في عملية التنمية الاقتصادية) ، ولإبراز هذا التأثير سيتم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسة :-

أولا" :- ماهو الفساد

ثانيا" :- مظاهر الفساد

ثالثا" :- التبذير في نفقات الدولة

رابعا" :- مؤشر قياس الفساد

خامسا" :- آثار الفساد

أما منهجية البحث فهي وصفية تحليلية اتجهت إلى دراسة النصوص والصياغات الفكرية ذات العلاقة بفكرة الفساد الاقتصادي خاصة بعد الاهتمام من قبل الأوساط الدولية وعلى رأسها (البنك الدولي ومؤسسة الشفافية الدولية) بموضوع الفساد في دول العالم والسبب في ذلك يعود إلى الفشل في البرامج التي أودعتها هيئات دولية كبيرة مثل البنك الدولي لدى الدول التي تمر بمصاعب دولية .وقد أظهرت آخر الدراسات إن اغلب الدول تسيئ استخدام المساعدات المالية وفي اكثر الاحيان تطالها يد الفساد ((في دراسة ميدانية على دولة اوغندا)) تبين ان ١٣% من ميزانية التعليم لا تصل الى المصادر , ولقد قدمت في براغ خلال الاجتماع السنوي للبنك العالمي (اكتوبر ٢٠٠٠) عدة انتقادات لهذه المؤسسة بسبب مساعدتها المالية الى دول معروفة بالفساد وهي روسيا ودول اوربا الشرقية خلال التسعينات , وتثار حاليا تساؤلات واسعة داخل هذه المؤسسة بشان الاستمرار قي تقديم القروض لدول ساهمت القروض الخارجية بشكل او باخر في انتشار الفساد الاقتصادي بها , وقد اثار البروفيسور روز اكرمان وهو متخصص في مسائل الفساد الاقتصادي هذه الاشكالية بقوله (هناك بعض دول حكوماتها غير مهتمة بالاصلاحات , يجب ان لا ترشح لمساعدات

* مدرس الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية

وقروض البنك الدولي)[١] .ولقد تنامت ظاهرة الفساد الاقتصادي على نطاق واسع ضمن الدول النامية وبعض الشركات الصناعية الكبرى , وقد اكد هذه النتيجة استطلاع البنك العالمي على ٦٩ دولة و٣٦٠٠ شركة [٢] ويمكن القول ان مشاهد التحول الديموقراطي وتنامي الحركات المدنية والتعددية الحزبية في العديد من الدول والتي مرت بمرحلة الاستبداد السياسي , في الكشف عن ظاهرة الفساد وعن إمتداداتها داخل الاجهزة الادارية والحكومية المختلفة .

أولا- ما هو الفساد

هناك تعريفات عديدة للفساد منها [٣]

- الانحراف الاخلاقي لمسؤولين في الحكومة والادارة .

-التنازل عن املاك الدولة من اجل مصالح شخصة .

لكن التعريف المعتمد بهذا الصدد هو ذلك الذي استخدمته لاول مرة مؤسسة البنك الدولي واعتمد في جميع الكتابات (استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة او الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة) .

في المعنى اعلاه , تندرج جميع ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية او الخاصة اذا تعلق الامر بالشركات الكبرى ومن ذلك (العمولات , الرشاوى , التهرب الضريبي تهريب الاموال , الغش الكمركي او التهرب من الكمارك , افشاء اسرار العقود او الصفقات الوساطة او المحسوبية في الوظائف العامة .

ومع ان الفساد الاقتصادي ظاهرة تكون محدودة في استغلال المنصب الحكومي – والى حد ما المناصب العليا في الشركات الخاصة- الا ان ذيول هذا الاستغلال تطال مختلف الشرائح الاجتماعية ولا تبدو للعيان في ألوهلة الأولى .فالمسؤولون الموصوفون بهذه الظاهرة يتقنون استخدام اساليب ممارستها كما ان ممارسات الفساد يغطي بعضها بعضا وفي غالب الاحيان يغض الطرف عما يعرف (بالفساد الصغير) * في بلد شائع فيه(الفساد الكبير)* والفرق بين هذين النمطين من الفساد يكمن في بيئته من جهة وفي قيمته ودرجة تاثيرة على الموارد الاقتصادية والمال العام من جهة ثانية .

ويشارك في ممارسة الفساد اعوان من الحكومة , ومن الادارة والجيش ومن دواليب الحكم وقد يمتد ذلك الى رؤساء ووزراء معروفين , ومن الشواهد الحية على هذا النوع من الفساد هي فضيحة تمويل الحملة الانتخابية للمستشار الالماني السابق (هلموت كول)[٤] .

---

[١]- لمزيد من التفاصيل , انظر جون كينت جالبريت , تاريخ الفكر الاقتصادي وصورة الحاضر , ترجمة احمد فؤاد , سلسلة عالم المعرفة ٢٦١ , مطابع الوطن , الكويت , ايلول , ٢٠٠٠ , ص٣٠ .

[٢]- صندوق النقد الدولي , احصائيات صندوق النقد للدول النامية , ك٢ ,٢٠٠١ .

[٣] د . محمود عبد الفضيل , الفساد وتداعياته في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , ط١ , بيروت , ١٩٩٩ , ص٣٩٩ .

* (الفساد الصغير) هو الذي يحدث عند مستوى قاعدة الهرم الحكومي .

* (الفساد الكبير) هو الذي يحدث عند مستوى القمة لذلك الهرم ويرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على الوكالات التجارية للشركات الدولية الكبرى .

[٤] علي هلال الدين , الفساد السياسي والبلاد المتخلفة , مجلة قضايا عربية , العدد ٣ , السنة ٨ , آذار ١٩٨١, ص٦ .

وينشر صندوق النقد الدولي حالات عن بلدان معينة منها ما جاء بخصوص انغولا ١٩٩٦-٢٠٠١ من إن ٨٠ الى٩٠ % من ايرادات الحكومة الانغولية تاتي من صناعة النفط لكن في بعض السنوات لم يدخل ٤٠% من اجمالي الانتاج المحلي للخزينة بل تم إخفاءهُ في حسابات سرية , وتذهب بعض التقارير الى ان ٨٠% من القروض التي منحتها البنوك التجارية خلال الثمانينات لم تصل الى اهدافها وبقيت في حسابات البنوك الاوربية [٥] .وفي اخر تقرير لمنظمة الامم المتحدة (شفافية دولية) بان الفساد زاد عالميا خلال الاعوام الثلاثة الماضية , وان الاحزاب السياسية الاكثر فسادا يليها البرلمانات والشرطة ثم القضاء , واكدت المنظمة ان الفساد امتد الى النظام التعليمي في كثير من الدول ويهدد مستقبلها , وخاصة في افريقيا وشرق اوربا وامريكيا اللاتينية [٦] .ويمكن القول ان موارد أي دولة معرضة للنمو كما هي معرضة للنضوب والتبذير وهذا يعتمد على كيفية استغلال هذه الموارد والجهة التي تعمل على استغلالها , ومن ثم فان من ابرز عوامل تبديد الثروة القومية هو الحكم الفاسد بدءاً من التمويل بالرشاوي الى التهرب الجبائي , الاختلاس , تحويل الاموال , تزوير الفواتير , التجاوز الكمركي, تدوير المساعدات الدولية وممارسة الريع.... الخ .

هذه المظاهر اعلاه لها مسبباتها , وفيما يخص دول العالم الثالث فان خلفيات الفساد وجذوره تختلف من بلد الى اخر , والدوافع الىممارسته تختلف هي الاخرى (فالفساد الصغير) الذي يلحق عادة الموظفين لدى الادارة وموظفي البنوك , وبعض المديرين لا يتجاوز حدود الحاجة وصعوبة اوضاع المعيشة , الشيء الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد في مرحلة التحول من نمط الاقتصاد الموجه الى اقتصاديات السوق أما (الفساد الكبير) الذي يلحق غالباً المسؤولين الكبار ورجال الجيش هو الرغبة بتحقيق فائض الريع , وقد لعبت الطفرة النفطية لدول عربية واسلوب الحكم الاشتراكي دوراً مهماً في نشوء هذه الظاهرة واستغلالها [٧] ,

ثانيا – مظاهر الفساد

هنالك مظاهر عديدة للفساد , اهمها الفساد المالي والاداري , ويعتبر الفساد السياسي واحداً من أهم وجوه الفساد وهو المدخل الرئيسي لجميع مظاهر الفساد الا ان الانطباعات الاقتصادية تظهر بشكل اوسع في النوعين الاوليين .

تعتبر (الرشوة) اهم تعبير عن الفساد المالي [٨] , وهي توجد في اغلب دوائر الدولة الانتاجية والخدمية , وفي البلاد العربية يقترن انتشار الرشاوي بكل من نوعي (الفساد الكبير) و (الفساد الصغير) وبدءاً من الصفقات العمومية , ومنح رخص الاستغلال في منشات القطاع العام الى الانفاق على شراء الاسلحة والى توفير الخدمات الادارية , وشراء المناصب المرموقة في ادارة الشركات وتسيير

---

[٥] صندوق النقد الدولي , مصدر سابق .

[٦] منظمة الامم المتحدة (مؤسسة شفافية دولية) التقرير الاحصائي للمنظمة حول الفساد , ٢٠٠٥ .

[٧]) د . خلدون حسن النقيب , المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية , ط٢ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٩ , ص١٦٠ .

[٨] علي الدين هلال , الفساد السياسي , مجلة قضايا عربية , العدد ٣ , السنة ٨ , آذار ١٩٨١, ص٦ .

الموارد البشرية .وتذهب منظمة (شفافية دولية) الى ان الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شانه ان يضعف موارد الحكومة ويزيد من الانفاق العام[٩] ولعل اخطر ما في (الرشوة) من مميزات انها حازت مشروعية شبه رسمية وحتى في الثقافة الشعبية حازت قدراً من القبول العام وتكاد تصبح واحدة من ملامح البلاد النامية عموماً [١٠].

وجه اخر من وجود الفساد المالي هو ما كان متصل بالتهرب الضريبي [١١] , ويعني تهرب الافراد والمؤسسات من دفع اقساط الضريبة بعدم التصريح بالارباح (التي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها) او بالتصريح الكاذب (وهو المظهر الاكثر شيوعاً لدى القطاع الخاص) وكما يحصل التهرب الضريبي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) فهو يغذيه ايضاً ويراكم راس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكلفة النقدية من جهة ويفوت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم .والى جانب التهرب الضريبي وآثاره على الاستقرار الضريبي , هنالك التهرب الكمركي وسيطرت كبار المسؤولين على الكمارك وبعض الاعوان , وفي بعض البلدان يتيح الفساد الكمركي شبكات معقدة من الاعوان وتضع وثائق البنك العالمي مؤسسات الكمارك , وادارات الجباية , الضريبة على راس دوائر الفساد الكبير ,لما لها نعكاسات على مستوى الاسعار ومداخيل الدولة وعلى المنافسة الشريفة , ويقصد بالمنافسة الشريفة هنا المنافسة الكاملة وهي ان يحصل جميع المتعاملين في السوق على المزايا نفسها والا تكون هنالك حواجز غير اقتصادية امام البعض[١٢] .

ثالثاً - التبذير في نفقات الدولة

للتبذير في نفقات الدولة مظاهر رئيسية :

<u>الاول</u> يتصل بوضعية الاقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه , **<u>والثاني</u>** يتصل بمرحلة الانتقال الى اقتصاديات السوق ومرحلة الاصلاح الاقتصادي (الانفتاح) اما الثاني فله علاقة بوضعية الاقتصاد الحر , ويظهر المظهر الاول سلوك بعض كبار المسؤولين في الدولة وفي الجيش من خلال تضخيم فواتير الانفاق لصالح افراد او طبقات معينة ويعبر عن هذا المظهر بالاختلاس , وبرز هذا المظهر في الدول التي أخذت المركزية المفرطة في ادارة الفعالية الاقتصادية .وقد ظهر هذا جليا في الجزائر حيث قال (حمروش) رئيس الحكومة الجزائرية الاسبق " ان الذين جمعوا الاموال بصورة غير قانونية يجب ان يعملوا على الاستثمار لكي تستطيع البلاد مواجهة الازمات الاجتماعية الشائكة ويكفروا عن اخطائهم " [١٣] وهذا يعني ان الدولة تبارك لهؤلاء وتمنحهم

---

[٩] د. محمود عبد الفضيل , مصدر سابق , ص٤٨٤

[١٠] د. عبد الحميد ابراهيمي, المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية , ط١ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ١٩٩٦ , ص٢١٧ .

[١١] د. خلدون حسن النقيب , مصدر سابق , ص١٧٠

[١٢] انظر , سانجاي برادان , تحسين قدرة الدولة المؤسسية , مجلة التمويل والتنمية , البنك الدولي المجلد ٣٤ , العدد ٣ , ايلول ١٩٩٧ , ص٣٠ .

[١٣] د . عبد الحميد ابراهيمي , مصدر سابق , ص٢٣٨ .

الفرصة للاستثمار بدلا من المساءله والعقاب .

اما في مرحلة الاصلاح الاقتصادي فقد استفادت اغلب الدول التي مرحلت انتقال من مساعدات دولية مهمة , وبعضها في اطار اعادة جدولة مديونية هذه الدولة وبعضها في اطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي .وعلى الرغم من محدودية مبالغ هذه المساعدات بالمقارنة مع احتياجات الانتقال واعادة تأهيل الاقتصاديات الوطنية الا ان مبالغ مهمة منها قد هُرّب او استخدمت في غير محلها [١٤]. من جهة اخرى ادى الجهد التنموي التي قامت بها هذه الدولة وخاصة في الثمانينات والتسعينات ظهر نوع جديد من الفساد الا وهو الفساد الكبير وجوهره يمثل في توجيه عقود "الخدمات الاستشارية " من خلال هيئات المعونة الامريكية والشركات الاجنبية نحو مكاتب استشارية محلية بعينها في هذه الدولة او تلك بهدف تكوين طبقة او " نخبة " جديدة من المهنيين او رجال الاعمال تروج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل (الخصخصة) وتحرير التجارة ودمج الاقتصاد ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية والدولية , كما تقوم الهيئات بمنح العقود الاستثمارية الضخمة والتوكيلات لاقارب المسؤولين وابنائهم , وبعض العناصر من ذوي النفوذ السياسي لتسهيل مهمة الشركات الاجنبية وتجاوز العقبا ت البيروقراطية وهي ظاهرة خطيرة تؤثر في نزاهة نظام الحكم وجدية مشروعات التنمية , واختيار التكنولوجيا الملائمة [١٥] .

اما في مرحلة التاسيس لاقتصاد السوق فان منح رخص الاستثمار وتمويل الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقة البنوك (التي غالبا ما لا تواكب وتيرة نمط الليبرالي) بنسيج القطاع الخاص كلها عمليات تشكل بيئة ملائمة للفساد المالي وتثار حاليا العلاقة بين تفاقم ظاهرة الفساد الاقتصادي وعمليات خصخصة القطاع العام في الدول التي تمر بمرحلة انتقال .

وما زالت التقارير الدولية تقدر مبلغ الرشاوي التي تمنحها بعض الشركات الصناعية لشراء اصول القطاع العام في هذه البلدان , ومن ذلك التقرير المعنون (تصدير الفساد الخصخصة , الشركات المتعددة الجنسيات والرشاوي بـ ٨٠ مليار دولار سنويا وهو ما يقارب المبلغ الذي تخصصه الامم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر [١٦] .

رابعا – مؤشر قياس الفساد

تهتم المؤسسات الدولية وبعض الدول الكبرى , وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية بمكافحة الفساد واقامة الحكم الصالح بالشكل الذي تم فيه تاسيس منظمة (الشفافية الدولية) وشعارها (معاملات شفافة ونزيهة) وجمعية (مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح) وشعارها (تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد) وشهدت بعض الدول العربية بروز جمعيات مكافحة الفساد ومؤسسات مثل (الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة) ومؤسسات

[١٤] د . بشير مصطفى , الفساد الاقتصادي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٩٩ , ص١٦٨

[١٥] محمود عبد الفضيل , مصدر سابق , ص٤٨٤ .

[١٦] صندوق النقد الدولي , مصدر سابق .

الحكومة الالكترونية (شأن الاردن) [١٧] .وتدور انشغالات المنظومة الدولية محاربة الفساد وتشجيع حرية الاعلام , واشراك المجتمع المدني في مراقبة هذه الظاهرة , والرقابة المحاسبية , والتدقيق المحاسبي , واعادة التنظيم القانوني للصفقات التجارية , وتشجيع الانتخابات الحرة والشفافة واشراك الدبلوماسية بشكل اكبر في مكافحة او تهريب وتبيض الاموال , بالاضافة الى وضع برامج محددة للمساعدات الدولية في مجال محاربة الفساد بانواعة واقامة الحكم الصحيح .

يعتبر مؤشر قياس الفساد في العالم CPI الذي وضعته منظمة (شفافية دولية) اهم معيار لقياس الفساد لدى الدول وترتيبها , ويتضمن هذا المؤشر للعام ٢٠٠٣ ترتيبا لـ ١٣٣دولة بناءاً على نظرة شعوبها الى معاملات الرسمين فيها , وبه ١٠ درجات (من درجة صفر الى درجة ١٠) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد , وتعد الدرجة صفرا أسوء حالة والدرجة ١٠ أحسنها على الاطلاق , وفي احر كشف بهذا المقياس ٢٠٠٣ , رتبت بنغلادش على راس قائمة الدول الاكثر فسادا في العالم بـ ١,٣ نقطة يليها نيجيريا بـ ١,٤ نقطة وتعد دول مثل الدانمارك وسنغافورة احسن دول العالم في مقياس الفساد في درجة تزيد على ٩ من ١٠ وتاتي فلندا في المرتبة الاولى ٩,٧ وتحتل المانيا المرتبة العاشرة واليابان في المرتبة الواحد والعشرين [١٨] وعلى الرغم من ان مقياس (مؤشر مقياس الفساد في العالم لا يسجل جميع دول العالم الا انه يعطينا صورة كافية عن رؤية الشعوب ورجال الاعمال الى اوضاع بلدانهم وتذهب جميع تقارير هذا المؤشر الذي شرع في العام ١٩٩٥ وتشارك في اعدادها تسع مؤسسات مستقلة الا ان ثلثي دول العالم لا يتجاوز الدرجة الخامسة [١٩] .

خامساً ـ اثار الفساد

للفساد في انواعه اثار سلبية , ليست فقط على النواحي الاخلاقية بل يصيب بشكل مباشر النواحي الاقتصادية والسياسية لاي بلد .ولقد اثبتت الدراسات الميدانية ان للفساد انطباعا سيئاً على(وضيعة الفقر , مستوى الاشعار نجاح الاستثمارات , الانفاق الحكومي , توزيع الدخل , نوعية الخدمات , استغلال الموارد البشرية والفكرية , التحصيل الجامعي , إعانات التنمية , تكاليف الانتاج واعباء الاستغلال وحسب دراسة ميدانية فان تخفيض الفساد بنسبة ٣٠% يسمح برفع معدل الاستثمار ٤٠%.[٢٠]

ومن ابرز اثار الفساد :

- التهرب الضريبي من شانه اضعاف ميزانية الدولة .

---

[١٧] د . بشير مصطفى , الفساد الاقتصادي , مصدر سابق , ص١٦٩ .

[١٨] د . بشير مصطفى , الفساد الاقتصادي , مصدر سابق , ص١٦٩ .

[١٩] نفس المصدر السابق ص١٧٠

[٢٠] د . عبد الحميد ابراهيمي , المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية , ط١ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٩٦ , ص٢٤٦ .

- التهرب الكمركي من شانه ان يخل بتنافسية الشركات , كما يحرم الدولة من ايرادات مهمة.
- الاختلاس يزيد من اتساع رقعة الاقتصاد الريعي , ويطرد النقود خارج دائرة الانتاج .
- تهريب الاموال يقلل من ثقة المستثمر الاجنبي وحتى المستثمر الوطني .
- الفساد التنظيمي يحرم الشركات من كفاءات القيادة الادارية .
- سوء استخدام الموارد يزيد من تكاليف الانتاج ومن التكلفة الحدية لراس المال .
- الفساد يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وهي المؤسسات المعول عليها في نمو الاقتصاد المعاصر.
- يشوه الفساد تركيبة النفقات العامة , وتخصيص الموارد البشرية , ويؤدي الى اضعاف الرقابة على القطاع العام .

سوف نتطرق الى اثار الفساد في المجالين ادناه وهما

الاثر في السلوك المهني

ينجم عن ظاهرة الفساد عادة انعكاسات تصيب السلوك المهني لدى الافراد ومن خلال السلم الوظيفي تتطلب عملية الفساد تدخل عديد الاعوان من عديد المراتب مما يضاعف من حجم الظاهرة لدرجة ان احد الباحثين استعمل مصطلح مضاعف الفساد اسوة بمضاعف الاستثمار عند الاقتصادي كينز , وتتضاعف المبالغ المتأتية عن هذا السلوك بحسب عدد الاعوان لدرجة ان تدفقاته المالية تفوق بكثير التدفقات من الاجور الرسمية [٢١]

من شان ما تقدم تغير مفهوم الدخل الفردي في حد ذاته , اذا ما تحول هذا السلوك الى ظاهرة .وفي عالمنا العربي , ارتبط الفساد خلال فترة الثمانينيات بسلوك جديد لم يكن معروفاً من قبل لدى رجال الاعمال , ومكاتب الاستشارة اذ (يتم توجيه عقود الخدمات الاستشارية من خلال هيئات المعونة الامريكية والشركات الاجنبية نحو مكاتب استشارية بعينها في القطر العربي المعني بهدف تكوين طبقة جديدة من المهنين ورجال الاعمال تروج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل الخصخصة , تحرير التجارة , دمج
الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات الدولية دون اعتبار المصالح الاقتصادية العليا للوطن العربي)[٢٢] .

اصبح هذا التعاطي بالعمولات مدخلاً الى تاسيس سلوك مهني جديد في اوساط بعض رجال الاعمال واصحاب مكاتب الخبرة , والملاحظ في هذا المجال هو اعتماد بعض الدول العربية , وواضعي السياسات لها على مثل هذه الدراسات في مجال التخطيط الاجتماعي والتنمية , الشيء الذي يؤدي الى مضاعفات اخرى تتعدى الحيز الاقتصادي والمالي الى الحيز الاجتماعي .

الأثر في النمو

يشكل النمو الاقتصادي اهمية كبيرة للدول , لانه يشكل البوابة الامامية للتنمية وتعد نسبته من ٨ الى ٩% كمعدل نمو سنوي نسبة مستهدفة من جميع الدول , وهذه النسبة تبقى مرتبطة بمدى استجابة كل دولة

[٢١] د . بشير مصطفى , الفساد الاقتصادي , مصدر سابق , ص٨٢ .

[٢٢] د . محمود عبد الفضيل , الفساد وتداعياته في الوطن العربي , مصدر سابق , ص٤٠٠ .

الى معايير الحكم الصالح والى موقعها من درجة الفساد الاقتصادي .
وقد اثبتت الدراسات القياسية والميدانية ان معدلات النمو تتاثر بشكل كبير بدرجات الفساد وان الدول الاكثر نمو هي الاقل فسادا [٢٣].ويرى بعض المفكرين ان الفساد يكون كبيراً اذا تعلق الامر بمشروعات البنية التحتية مما يشجع على توجيه الانفاق الراسمالي (الانفاق من راس المال المال الاستثمار) كمحفز للنمو الى الكم الهائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الاقتصادي [٢٤] ويؤثر الفساد في النمو عبر تاثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص ففي حالة الاستثمار الحكومي يبرز الانعكاس على المبلغ النهائي للاستثمار , وان الحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والاشغال العامة اذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة او باخرى وفيما يخص نوعية الاستثمار فان منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة متحكمة في ادارة الانتاج او في اخلاقيات الاستثمار , بل قادرة فقط على شراء ذمم المسؤولين غالباً ما يؤدي الى الغش في المنتوج [٢٥] .كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة الى مجالات اخرى لها القدرة على انتاج الريع , مما يؤثر سلبا في عملية تخصيص الموارد ويعيق عملية التنمية .اما في الاستثمار الخاص , فتكفي الاشارة الى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك , يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الاجنبية بما يعادل تاثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ ٥٠% على دخل الشركات [٢٦] .

وتفسير ذلك يقارب حال الاستثمار الحكومي إذ تعتبر ممارسات الفساد في القطاع الخاص تكاليف اضافية .ويدرج بعض الاقتصاديين موضوع الفساد ضمن نظرية التوزيع , كما يستخدمون نظرية الريع لتفسير ابعاد هذه الظاهرة , ومعلوم ان نظرية التوزيع من نظريات الاقتصاد المهمة وضع بعض اسسها الاقتصادي (ريكاردو) وقد كان مفهوم الريع في هذه النظرية على الارض ثم على المادة الاولية (في الاقتصادات النفطية خاصة) ويرد الآن تحليل الريع من خلال المبالغ الضخمة للعمولات , التي يتلقاها المسؤولون لقاء خدمات يستغلون فيها مناصبهم الحكومية وعلى قدر المنفعة الحدية التي يحصل عليها الموظف الحكومي المعني بظاهرة الفساد[٢٧] .
من خلال ما تقدم يتضح ان ظاهرة الفساد هي ظاهرة عالمية تختلف من دولة الى اخرى وان محاصرة هذه الظاهرة يتطلب

[٢٣] د . عاصم الاعرجي , نظريات التطور والتنمية الادارية , مطبعة التعليم العالي , بغداد , ١٩٨٧ , ص٥٠ .

[٢٤] د. بشير مصطفى , الفساد الاقتصادي , مصدر سابق , ص٩٠

[٢٥] د. خلدون حسن النقيب , المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية , ط٢ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٩ , ص١٦٠ .

[٢٦] د. خلدون حسن النقيب , المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية , ط٢ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٩ , ص١٦١ .

[٢٧] نفس المصدرالسابق , ص١٦٢ .

مبادرات دولية ومؤتمرات عالمية لتبيان مخاطرها ويتطلب ايضا من الدول معالجة هذه الظاهرة في بيئتها الطبيعية دون الحاجة الى ملاحقتها في الدوائر الخارجية , ويكون من الواجب تحفيز المنظمات غير الحكومية على اثارة هذا الموضوع واطلاق حوار بناء حوله , وبما يتضمن توسيع رقعة الديمقراطية والرقابة من جانب المجالس التشريعية والنيابية كذلك هناك دور مهم للاعلام والصحافة والعمل على اصلاح النظام الاداري والمالي الشامل , بما يضمن حماية المصلحة العامة من قبل الادارة الحكومية التي يجب ان تتسم بالنزاهة والكفاءة والامانة والولاء الوطني والاخلاص والتي تعد هذه العوامل صمام الامان ضد الفساد .

المصادر

(١) جون كينت جالبريت , تاريخ الفكر الاسلامي وصورة الحاضر , ترجمة احمد فؤاد , سلسلة عالم المعرفة ٢٦١, مطابع الوطن , الكويت , ايلول , ٢٠٠٠ .

(٢) صندوق النقد الدولي , احصائيات النقد للدول النامية , ك٢ , ٢٠٠٠ .

(٣) د . محمود عبد الفضيل , الفساد وتداعياته في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , ط١ , بيروت , ١٩٩٩ .

(٤) علي هلال الدين , الفساد السياسي والبلاد المتخلفة , مجلة قضايا عربية , العدد ٣ السنة ٨ , آذار , ١٩٨١ .

(٥) منظمة الامم المتحدة , مؤسسة شفافية دولية , التقرير الاحصائي للمنظمة حول الفساد ٢٠٠٥ .

(٦) د . خلدون حسن النقيب , المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية , ط٢ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٩ .

(٧) د . عبد الحميد الابراهيمي , المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية , ط١, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٩٦ .

(٨) سانجاي برادان , تحسين قدرة الدولة المؤسسية , مجلة التمويل والتنمية , البنك الدولي المجلد ٣٤ , العدد ٣ , ايلول , ١٩٩٧ .

(٩) د . بشير مصطفى , الفساد الاقتصادي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ١٩٩٩ .

(١٠) د . عاصم الاعرجي , نظريات التطور والتنمية الادارية , مطبعة التعليم العالي بغداد , ١٩٨٧ .